لماذا ينطفئ وهج الأدب؟

عبد الحكيم حيدر

لا أتكلم عن العالم الكبير، فليس لديّ من الثقة والقراءة باللغات أن أقول ذلك، ولكن أتكلم هنا شخصاً متابعاً سكنَ القاهرة، وعاش في هامش منتجها الأدبي وندواتها ومهرجاناتها الأدبية ومعاركها ثلاثين سنة، وقد كانت في كلّ يوم أو أسبوع معركةٌ، أو ندوةٌ، تنبت هنا أو هناك، أو جائزة... إلخ، فاروق عبد القادر هناك، وهو غير محسوب على شلّةٍ أو نظامٍ أو طائفةٍ أو حزبٍ في «قعدته في باب اللوق»، ينقّب عن الذهب في كتابات الشبابٍ خاصّة، ولا يهمّه منصب المسؤول أو سطوة الكتّاب المُكرَسين. كان رحمه الله سيفاً، حتّى وإن خرج من الدنيا كما دخلها، بلا جاه أو مال أو سطوة أو حتّى جائزة، فأعطوه جائزةً، وكان هو في غيبوبة الموت، كي يغسلوا عن أنفسهم قسوةَ الذنب. ومحمد جبريل في صحيفة المساء يساند كتابات الشباب بعزم وطيبة. ويسري العزب؛ ندوة الفجر، ومجلة العصور تحت إدارة الناشرة راوية عبد العظيم، ومجلة الإنسان والتطور تحت إشراف يحيى الرخاوي.

وهذا كلّه بعضٌ من سيلٍ كان حاضراً في الثمانينيّات والتسعينيّات من القرن الماضي، للأسف، فكيف وصل الأمر إلى هذا الحدّ من الجفاف أو الصمت أو الريبة؟... أدّعي أنّني من المتابعين للكتابات، وأحاول جاهداً أن أقول، بقدر المستطاع، ما يمليه عليّ ضميري الأدبي، فلست ابن «جحر سياسي»، أو حزبي أو قومي أو يساري أو ناشط سياسي، أو حتّى ثورجي يريد أن يقلب الأمور كلّها رأساً على عقب، ولا أنتظر أن تجود عليّ الأمطار والأمصار، أقول ما أحسّه فقط، وأعشق الكتابة بلا تحيّز كان، فكيف وصلت بنا الأمور إلى هذا الحدّ، مجلّات مُعلّبة بلا روح، تخرُج من المطابع من دون رؤية أو متابعة من أحد كما كان يحدُث، كشاكيل أدبية يُلقَى بها أمام باعة الصحف، ولا يُسأل حتّى عن اسمها أو متى صدرت. ... تصوّر، المنيا محافظةً يسكنها زهاء سبعة ملايين نسمة، أسأل بائع الصحف في المحافظة (والله العظيم) عن «أخبار الأدب»، فيردّ البائع: «لم يرسلوا لي منذ سنوات أيَّ عدد»، فأتعجّب على المعارك الأدبية التي كانت تقودها «أخبار الأدب» ضدّ الوزير فاروق حسني، وهيئة الآثار، وباب العزب، وأيّ باب آخر جرى خلعه من وكالة «أبو الدهب»... إلخ، أين المحرّرون الجهابزة الذين كانوا يحقّقون في كلّ شاردة وواردة بالوزارة، وفي مقدّمتهم وزير الثقافة نفسه، بشحمه ولحمه، كانت تجري مساءلته، برلمانياً، وإعلامياً، ومسخرة من «أخبار الأدب» سنوات طويلة، حتّى وإن كان باب أثر قديم لمسجد في زاوية أو تكيّة أو مسجد مغلق منذ سنوات في حارة سدّ، ودعنا من حبس الصحافيين أو الكتّاب أو الناشرين... إلخ، فهذا أمر لا يليق أمامه الآن سوى الخرس أو السفر.

أين أحمد عبد المعطي حجازي، كما حدث في معركة «الصفوة والحرافيش»، وقد ردّ عليه الجيل الأدبي الشاب كلّه في الثمانينيّات والتسعينيّات، آنذاك في مجلة الكتابة الأخرى، التي كانت منبرَ المُهمّشين، وأخرجت جيلَين أدبيَين، أين مؤسّسها وبائعها ورئيس تحريرها هشام قشطة، ككلّ الأشياء التي تختفي، بل تندثر أمام سعار الأسعار والصمت المريب، اختفى هو الآخر مع همومه ومتاعبه الصحيّة، والبعد عن التجمّعات، أيّ تجمعات، والبعد الآن غنيمةٌ، وأيّ غنيمةٍ، تكفي غنيمةُ السلامة وحدها أو العلاج في نهاية العمر في مستشفيات القوات المسلّحة. وأين الشاعر والمحرّض الأدبي أحمد طه، صاحب تجربة مجلة «الجراد»، انزوى هو الآخر وسكت، بعد أن كان طاقة جبارة في الواقع الأدبي لجيلي السبعينيات والتسعينيات، وصمته هذا يكفي. على أيامنا، كان الشاعر محمد عفيفي مطر (رحمه الله) يتجوّل على أرصفة المقهى في آخر سنواته فتىً، ويكتب بهمّة «مسامرات للأولاد كي لا يناموا»، رغم أنّه كان ساعتها على أبواب السبعين ويترجم ويفنّد، مُكرّرا بركة «الفسيلة»، وثواب من يغرسها. وبهاء طاهر يخرج بشموعه في بركات الثورة، قبل 30 يونيو/ حزيران 2013 بالطبع، ويكتب «واحة الغروب»، والراحل عبد الحكيم قاسم بعدما أصابه الشلل، يأتي باسماً كطفل، مستنداً إلى كتف، وفي يده قصّة أو كتاب جديد، وأصدر في سنتين ثلاثة كتب، وفاروق عبد القادر في باب اللوق في كامل كرامته يناقش ويحاور ويتابع ويحنو كملك بلا جيوش.

كانت الحياة كريمة، وبلا ثمن، فيا حسرةً على من أصابته حِرفةُ الكتابة الآن.

أخبار ليست عابرة... عن تغطيات الحرب

باسل خلف

ثمّة مفارقةٌ بين نقل الأحداث اليومية القاسية (والصور الصعبة من قطاع غزّة) وطبيعة البشر في التعامل مع هذه الصور. من ناحية، تسارع بعض وسائل الإعلام إلى بثّ المشاهد الصعبة بوصفها حدثاً خبرياً، خاصّة المجازر التي لم تتوقّف منذ بداية الحرب، لكنّ السؤال المهم عن تأثير هذه الصور والمَشاهد على المتابعين بعد أكثر من ثلاثمئة يوم، خاصّة أن معظم وسائل الإعلام المتلفزة باتت تسابق وسائل التواصل الاجتماعي التي لا يخضع من ينشر عليها لضوابط مهنية يعرفها صحافيو غرف الأخبار.

في مدار مائتي يوم من تغطيتي الحرب على غزّة من الميدان، حرصتُ على النأي بالمُشاهدين وفق قواعد مهنية عن صور الجثث المكشوفة، وعن أشلاء الشهداء جميعهم، احتراماً لهم وللمهنة. عدا عن الصورة الصعبة التي لا أنساها، صورة رجل جاء حاملاً جثّة طفل صغير ونحن على الهواء مباشرة، كاميرا «التلفزيون العربي» كانت الوحيدة آنذاك التي غطت يوماً إخبارياً كاملاً على الهواء مباشرة من مستشفى الأهلي العربي المعمداني. كان في وسعي يومها، وفي غير يوم، أن أنقل مشاهد الجثث المتناثرة في أطراف المكان؛ ساحة المستشفى، وعند باب الكنيسة، وعلى فروع الشجر العالي، بينما كان القرار المشترك المعمول به بناء على حكم تحريري بعدم بثّ مشاهدَ من هذا النوع، مهما كان السبب أو النتيجة.

يؤدّي نشر مشاهد الضحايا وصورهم وجثثهم بشكل مُتكرّر إلى جعلها مُستهلَكة، ما لم يُفتح نقاش حول الصور، فالشهداء ليسوا أرقاماً، وبالطبع لكلّ واحد حكاية. لا يكفي الصحافي، ولا وسيلته الإعلامية، القول إنّ عدد الشهداء اليوم بلغ كذا وكذا، الأفضل الذهاب إلى تفاصيل إضافية مهمّة عن الحدث، كالقول إنّ الشهداء هم رجل وأطفاله، أو جدّة وأحفادها، أو طفل رضيع، بما يساعد في فتح مجال للنقاش بشأن الحدث والصورة عند المُتلقّي، وعدم الاكتفاء بأعداد الضحايا وتكرار مشاهدَ الموت.

في حادثة الطفلة هند رجب، لم تكن القصّة عابرةً، ولم يكن الخبر كذلك، وحينما كان يأتي دور مُداخلاتي كنتُ أذكر تحديثاً عن قصتها في كلّ نشرة، بالقول إنّه قد مرّت ساعة إضافية من دون معرفة مصير الطفلة، ثمّ إنّه مرّت ساعة أخرى، سواء سألني المذيع أو المذيعة أم لا عما حدث مع هند، الطفلة التي قتلها الاحتلال في مدينة غزّة مع عائلتها، وقتل من ذهب ليسعفها، وهما مسعفان شجاعان، رحمهما الله. تالياً، ومع مرور أيام الحرب، وضعت عنواناً لكلّ صورة كنت أنشرها في وسائل التواصل الاجتماعي، تحت وسم «أصور_لأوثق»، والتوثيق مهمّ، وقد يكون أساساً في العمل الصحافي للمراسل الميداني في الأرض.

حينما مَنعَ (ويمنع) الاحتلال لجان التحقيق الدولية، ولجان التوثيق، من دخول قطاع غزّة، وجدتُ أنّه من المهم توثيق الصور، بقايا السلاح، الصواريخ التي لم تنفجر، جثث الضحايا، ما يظهر على أجساد الأطفال والنساء، قصص المصابين، لكنّ هذه الصور كانت مهمّة لتصويرها، وليس بالضرورة نشرها، ذاكرة هاتفي ممتلئة بها، ثمّة وقت ومكان آخر للتعامل معها لأهميتها بالنسبة إلى غير الشاشة.

فرضت أحداث الحرب على قطاع غزّة علينا جميعاً تحدّيات كبيرة يمكننا، بعد كلّ هذا الوقت، وضع أنفسنا في مكان المُشاهدين قليلاً. في نشرات أخبار الصباح أو المساء يستطيع المشاهد تخمين ما سيقوله المذيعون على الشاشات، حتّى طفلي الصغير، بات يقول استُشهد عددُ من المواطنين... في مجزرةٍ في كذا، ونقطة. هل هذا ما نوّد قوله للمشاهد العربي؟... أن تصبح كلمة الشهيد أو المجزرة حدثاً يومياً من أحداث حرب الإبادة الجماعية، التي يروح ضحيتها مئات البشر يومياً من سكّان قطاع غزّة.

> هل هذا ما نوّد قوله للمشاهد العربي... أن تصبح كلمة الشهيد أو المجزرة حدثاً يومياً من أحداث حرب الإبادة الجماعية؟

عكفتُ أخيراً على إطلاق وسم «أخبار ليست عابرة» للإضاءة على تفاصيل مهمّة من الأحداث اليومية التي تقع في قطاع غزّة، وصلتْ إلي وقت نشر هذا المقال نحو 40 مرّة، لم يُنشر معظمها على شاشات التلفزة، وإن نُشرت لا تأخذ حقّها في النقاش والطرح. يغيب صوت الناس المكلومين كثيراً، عدا صوت أولئك المنفعلين الذين يخرجون من تحت أنقاض منزل، أو جيرانه. تقول شاشاتٌ كثيرة عن الناس، عن مديري المشافي ومديري مؤسّسات حقوق الإنسان والمنظّمات الدولية، وليس بلسانهم، لو قسنا حضور المواطنين أصحاب القضية بغيرهم، ضمن حسابات النشرات الإخبارية في محطاتٍ كثيرة. أنسنة القصّة والخبر في النشرات تعني قوة الرواية، والانتصار للضحايا، وإنصافهم في وقت لم تنصفهم فيه قوانين البشر الحديثة كلّها.

ثمّة أمران مهمّان، حتّى لا تصبح أخبار الناس في غزّة أخباراً عابرةً؛ الجرأة في إعلاء صوت المواطن في غزّة، نازحاً وشقيق شهيد وابن أخي شهيد، وأخت جريح، ليس ذلك فحسب، وممرّضاً يمارس عمله من دون أقلّ متطلبات بيئة العمل الجيدة، ومسعفاً، وأستاذ جامعة، ومزارعاً، وبائعاً على باب المستشفى كان حاله مُبكياً كما كنت أراه، وغيرهم، بعيداً عن المُحلّلين السياسيين الذين سال عن دورهم في الحرب حبر كثيرٌ، ولست بوارد التقييم أو تكرار ما كُتب عنهم، أو سمعته من الناس النازحين إلي جواري طوال أيام التغطية. الأمر الثاني، الحاجة الماسّة إلى التحوّل من تحليل الأخبار في التغطيات المفتوحة إلى فتح مسارات للمُتضامنين في العالم والوطن العربي، كي لا يمسي تضامنهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي هو الأساس، فتستريح إسرائيل، لأنّها تعرف أقصى ما يمكن فعله عربياً بانتفاضة موسمية في وسائل التواصل وحسب.

المطلوب لأيّ تغطية واعية مناصرة للقضية الفلسطينية، وبعيدة عن انتصارات المُعجبين والمشاهدات هي التي تساعد في رسم خريطة الطريق، والتأكيد من خلالها على ضرورة أن يخسر الاحتلال المعركة أمام العالم بموازين الإنسانية، التي يتجرّد منها بوصفه مجرماً قاتلاً، في مقابل تيّار يودّ أن يُظهر أنّ خيار المقاومة خياراً لتحرير فلسطين فاشل، بغضّ النظر عمّن يقاوم، وأنّ ما يحدث من ويلات هي نتاج المقاومة، بينما مسار التطبيع مع الاحتلال يُبعِد شبحَ الحرب ويوفّر الأمن والاستقرار للمنطقة.

(من أسرة تلفزيون العربي)

كاريكاتير

عماد حجاج

الربح المُشترَك في مواجهة الإمبريالية

سامر خير أحمد

بين عامي 2013 و2023، استثمرت الصين نحو تريليون يورو في 152 دولة ضمن مبادرة الحزام والطريق، بحسب تقديرات معهد المشاريع الأميركي، شملت إقامة أكثر من ثلاثة آلاف مشروع تتركز في تطوير الموانئ ومد السكك الحديد وشبكات الطرق، وأبرمت 19 اتفاقية تجارة حرّة مع 26 دولة ومنطقة. نسجت الصين علاقاتٍ جديدةً مع ثلاثة أرباع الدول على أساس المنافع الاقتصادية، فهل يعني ذلك توسّع نفوذها بشكل يجعلها قطباً عالمياً حقيقياً يغيّر النظام العالمي أحادي القطبية، الذي تتزعمه الولايات المتّحدة منذ نهاية الحرب الباردة؟

تحرص الصين في آخر سنواتٍ على تقديم نفسها ناطقة باسم «دول الجنوب العالمي»، وهي التسمية الأكثر رواجاً للبلاد الواقعة ضمن نطاقات الدول النامية، وما كان يعرف سابقاً بـ«العالم الثالث». تقول الصين إنّ دول الجنوب تجمعها حاجاتها التنموية ومعاناتها المشتركة من الإمبريالية الغربية، سواء كانت ذات اقتصادات نامية أو ناشئة. لكنّ تلك التسمية التي تُفضّل الصين استعمالها في خطابها الدولي، تنطوي على مواجهة مع «دول الشمال»، ولعلّ المواجهة مع الشمال المتمسّك بالنظام العالمي الذي تتفرد الولايات المتّحدة في قيادته لا يقلّ أهمّيةً وحضوراً في الخطاب الصيني عن مسألة توزيع ثمار التنمية بعدالة وتحقيق الربح المُشترَك لدول العالم كافّة.

ثمّة إذاً مواجهة أخلاقية ينطوي عليها الصراع الأميركي الصيني، تتوازى مع المواجهات السياسية والعسكرية والاقتصادية. تردّ الولايات المتّحدة، في الجانب الأخلاقي، بالتحذير من المخاطر الأمنية التي تستتبع بناءَ دول العالم علاقات اقتصادية وثيقة مع الصين، خصوصاً في جانبَي إمكانية نفاذ الصين إلى المعلومات الحسّاسة في تلك الدول، بفضل التكنولوجيا الحديثة التي تستعملها في استثماراتها ومشاريعها، ثمّ وقوع تلك الدول في ما تسمّيه الولايات المتّحدة «فخّ الديون»، أي عدم تمكّنها من سداد القروض الصينية، ما يُؤدّي إلى وقوعها رهينةَ توجيهات الصين، وفقدانها السيطرة على اقتصادها وعلى أراضيها.

في هذا الصراع الأخلاقي، يُقدّم الطرفان نفسيهما حريصين على مصالح الدول الأخرى، وعلى أمن العالم وسلامه واستقراره، بل وعلى مستقبله وازدهاره. لكنّ التصريح بالخطط والمصالح الذاتية لا يغيب عن خطاب بكين، فهي تعلن صراحةً سعيَها للتحول إلى الاقتصاد العالمي الأكبر قبل منتصف القرن الجاري، باعتباره الجانب الذي تريده من الربح المُشترَك مع دول العالم. بمعنى أنّ الصين حين تهتمّ بالحصول على المواد الخام من دول الجنوب العالمي، وبالاتفاق معها على مدّ الطرق وتطوير الموانئ، فإنّها تسعى إلى خدمة تجارتها الخارجية بما يصبُّ في صالح تعاظم الاقتصاد الصيني، على أن تحصل تلك الدول في المُقابل على التمويل اللازم لتحسين اقتصادها، سواء تمثّل في إحداث التنمية ومواجهة الفقر والبطالة في الدول ذات الاقتصادات النامية، أو تمثّل في نقل التكنولوجيا وتطوير هيكل الاقتصاد لدى الدول ذات الاقتصادات الناشئة.

ومن جانب الولايات المتحدة، الحديث عن مصالحها الخاصّة غير متوفّر في خطابها المُعلَن. ثمّة تحذير فقط من طموحات الصين، واتهامات لها بالسعي إلى مهاجمة جيرانها عسكرياً، وجمع البيانات من دول العالم كافّة، والسيطرة على القرار السياسي والاقتصادي لتلك الدول مستقبلاً. ثمّة أيضاً جهودٌ متواصلةٌ منذ سنوات لتشويه صورة الصين في الإعلام، بالقول إنّها دولة همجية غير مسؤولة، سواء من حيث سلوكها الدولي الانتهازي أو ممارساتها القمعية مع شعبها.

هكذا، وبينما تقترح الصين على الدول أن تفيد وتستفيد، تقترح الولايات المتّحدة عليها ما يلي: ما رأيكم أن نُبقِي الحال الدولي على ما هو عليه، فذلك أفضل من المخاطرة بتغييره؟

(كاتب من الأردن)

معصيتي راحتي... بين الدياثة والسياسة

حلمي الأسمر

حين تصبح المعصية ملاذاً يُستراح فيه، وملجأً يُقال فيه، فقد انسلخ صاحبها من فطرته السليمة، وعاش حياة المجون والشيطنة، وهجر كلّ ما له علاقة بالخلق القويم، وذاك خيار فئة ليست قليلة من البشر، يجدون في المعصية مستراحاً يحسبونه جنّتهم في الأرض، وتستتبع هذا منظومةً كاملةً من الأخلاقيات السوداء، التي تبيح لهم طيفاً واسعاً من الأفعال، أدناها استباحة الجسد الذي وهبهم الله إيّاه نظيفاً على الفطرة، وأعلاها استباحة وطن خُلِقَ كي يكون سكناً لهم ولذراريهم، وساحةً للإبداع وصناعةِ الحياةِ الطيّبة.

في مستهل «طوفان الأقصى» تعالت أصواتٌ مُنكَرة، بعضها يقول «فلسطين ليست قضيتي»، وذهب هذا القول مثلاً وأسلوبَ حياةٍ، ثمّ ما لبث القول أن تحوّل فلسفةً مُؤدلَجةً ومُحمّلةً بأثقال من الفتاوى الشرعية، التي تؤصّل الانسلاخ عن فلسطين وأهلها، وكلّ شيء شريف ونبيل في هذه الحياة، وطبعاً، لا بدّ من تأصيل شرعي لكلّ ضلالة أو فسق كي يتم إقناع الدهماء بالطريقة المعوجّة لهذه الحياة، فخرجت علينا فتاوى تجرّم المقاومة، وتستبيح المجاهدين، لأنّهم لم «يستشيروا» وليَّ الأمر حين قرّروا اجتراح الحياة الكريمة، ولم يأخذوا «مباركته» في جهادهم، فالجهاد عند هؤلاء مرسومٌ سلطانيٌّ وتوجيهاتٌ عُليا وتفويض حكومي، وبغير هذا لا يصح «شرعاً». ورافق هذا كله ولا يزال هرج ومرج إعلامي صاخب، وكُرّست لترويجه قنوات عربية اللسان، يحمل أهلوها أسماءنا، ويتحدّثون لغتنا، وينطقون حروفنا، لكنّها تروّج الهزيمة والاستسلام، وتبيع للناس بضاعةَ العدو الفاسدة، وتزيّن لهم أفاعيله، وتبرّرها، وتفلسفها، وتعطيه حقّاً في إبادة فلسطين وأهلها، لأنّها ببساطة ليست قضيتهم، وراحتهم في معصيتهم.

ولمن لا يعرف، فإنّ وسم «راحتي في معصيتي» هو المكان الذي يستريح فيه أهل الدياثة والسفالة من العرب في منصة إكس، ويبدو أنّ فلسفته استطابها نظراء الدياثة السياسية فجعلوها أيديولوجيا لها كُتّابها ومُنظّروها و«مشايخها»، فهبّوا هبّةَ رجلٍ واحدٍ لتبرير (وتزيين) خذلان أهل «الطوفان»، وشيطنة فرسانه، واستدعاء كلّ من له ثأر مع النظافة والخلق الحسن كي يكون جندياً مقاتلاً في جبهتهم، وبيدقاً في أيدي سادتهم ومموليهم، وخصّصوا لهذا جيشاً من أهل الدياثة سمّوهم «سياسيين» وكُتّاباً ومُحلّلين وباحثين، وكلّ همّهم نصرة العدو، وتبرير جرائمه، وتجريم المقاومة، والإبداع في خذلانها.

وهنا سؤال: ولمَ هذا كلّه؟ وما الغرض منه؟ وما سبب الرعب من ثبات غزّة، وإبداع حاضنتها الشعبية في الصبر والتعالي على الجراح، وحمد الله وشكره على ما يصيبهم من أهوالٍ لا تحتملها جبال؟ لمَ يسوءُ أهل الدياثة مثل هذا الفعل النظيف المُبدِع؟ ولمَ يفزع منه هؤلاء وكأنّه وباءٌ قاتل؟ لمَ يفرّون من هذا الضوء المبهر الذي أضاء عتمة الأمة، وكأنّه طاعون أسود يهدّدهم بالفناء؟ حتى أنك تحسب القوم حُمراً مُستنفِرة تفرّ من قسورة يوشك على التهامهم، وإفنائهم، والحقيقة أنّهم يخشون على راحتهم التي تجلبها معصيتهم، فهم ألفوا العبودية، واستمرأوا اتّباع الأسياد، والذين منحوهم سلطاناً وجاهاً ونشيداً وطنياً وعلماً وسجادة حمراء، مقابل حراسة الدهماء من أن تصحو، أو تتنفس هواء نظيفاً، ليأتي أصحاب «الطوفان» لتخريب هذا الديكور، وبثّ وعي مسموم، وفق وصفهم في نفوس جمهور ألف العبودية والامتثال لولي أمر، فوقه أولياء أمور يملون عليه ما يجب فعله وما يجب تركه، وتلك هي الطامّة الكبرى، إذ كيف يجرُؤ فتية غزّة على النيْل من سادة هذا العالم ومن وراءهم، من مُحرّكيه وقُوّاده وحالِبيه؟ كيف ارتكبت تلكم الثلّة من الفتية ذلك الخطأ الفاحش، فظنّوا لوهلة أنّ في وسعهم أن يكسروا التابوهات كلّها التي استقرّت في وعي ولا وعي بعض العرب، فجعلتهم يوقنون أنّهم خُلقوا عبيداً، والسيادة لا تليق بهم، ليأتي حفاة الأنفاق ليعيدوا تعريف الرجولة، ويزيلوا الغبار عن قيم ومفاهيم كادت أن تبيد من الوعي الجمعي العربيّ؟ أليست تلك جريمة يستحق الفتية بسببها أن يُخذلوا بل يُقتّلوا ويُشيطَنوا كي لا يصبحوا قدوة حسنة للقطيع، فلا يمتثلوا للسير وراء المرياع (وهو الكبش الذي يقود الغنم إلى حيث يريد راعيها)، أليست تلك فتنة يُراد منها أن تزرع الشقاق بين الراعي والرعية؟ ألا يستحق دُعاتها أن تُكرّس لهم منابر وكُتّاب ومُحلّلون ومواقع وذباب إلكتروني ومنصّات ذكاء اصطناعي كي تحاربهم بشراسة وقسوة وتوحّش، لا تقلّ صرامة وعنفاً عمّا يجدونه من قنابل وطائرات ومُسيّرات العدو في الميدان؟

> من سوء حظ أهل الدياثة والمستريحين تحت ظلال المعصية أنّ جهودهم ذهبت هباءً منبثّاً

ولعلّ من سوء حظ أهل الدياثة والمستريحين تحت ظلال المعصية أنّ جهودهم، كلّها أو جُلها، ذهبت هباءً منبثّاً أو رماداً اشتدّت به الريح في يوم عاصف، فهم فشلوا حتّى الآن في المسّ بوعي الجمهور العريض، عرباً وعجماً، ولو قيّض لهذا الجمهور أن ينعتق لحظةً من قيود مُستعبديه (وهو حاصلٌ عاجلاً أم آجلاً)، لأكل أعداءه أكلاً، ولعلّ تلك «اللحظة» آتية لا محالة، فقد تنسّم العبيد شيئاً من رائحة الحرّية، وتاقت نفوس الملايين منهم لتنفّس هواء نقي نظيف، وهم يرون أرواح فتية الأنفاق تتزاحم للصعود إلى ملاذاتها في حواصل طير خضر، فأرواح الشهداءِ في أجوافِ طيرٍ خُضر تسرحُ في الجنّةِ حيث شاءت، ثمّ تأوي إلى قناديلَ مُعلّقةٍ تحت العرش، كما ورد في الأثر، وتلك مكانة يتوق لها كلّ نظيف عفيف شريف، تخلّص من دياثة أهل السياسة، وراحة أهل المعصية.

(كاتب من الأردن)

سيادة الرئيس: لا تذهب إلى غزّة

زياد بركات

لا يحتاج الغزّيون، في ظروفهم التي نعرف، إلى زيارة الرئيس الفلسطيني محمود عبّاس، لهم، بل إلى وقوفه معهم، إن لم يكن مُقاتلاً بحكم التقدّم في السن، ففي الأقلّ سفيراً لهم في العالم، لا في تركيا وحسب، يدافع ويمثّل ويحشد ويحوّل أروقة الدبلوماسية الدولية ساحةَ حربٍ ضدّ إسرائيل، لكنّ عبّاس لم يفعل هذه ولا تلك، وحافظ على أدائه البارد، الشبيه بأداء وزير في الحكومة الفنلندية. وليته اكتفى بهذا، بل ترك رجالاتِه، أو بعض المحسوبين عليه في الأقلّ، ينهشون في المقاومة على شاشات تلفزةٍ لا تُخفِي أجنداتها المناوئة للمقاومة في غزّة، ولأيّ مقاومة في العالم. طوال عشرة أشهر دُمّر خلالها أكثر من 80% من قطاع غزّة تماماً، واستُشهد أكثر من 40 ألف فلسطيني، حافظ الرجل وبعض رجالاته على أسطوانتهم المشروخة إياها، وهي لوم الضحية واتهامها بمنح إسرائيل الذرائع لشنّ حرب الإبادة، وتذكيرها بأنّها انقلبت على ما تسمّى الشرعية، وخرجت عن الإجماع وعلى منظمة التحرير الفلسطينية، فما الذي حدث حتّى ينقلب عبّاس على نفسه، ويعلن عزمه الذهاب والقيادة الفلسطينية (يقصد قيادة السلطة وحركة فتح) إلى غزّة، بل الإيحاء باستعداده للاستشهاد؟

الإجابة نجدها في تصريحات عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير أحمد مجدلاني، في تقرير نشرته «العربي الجديد» قبل أيام، وفيها يوضّح هدف الزيارة وتوقيتها المُفترَض، فهي لن تكون غداً أو في أقرب فرصة، بل ضمن ترتيبات القيادة الفلسطينية لليوم التالي لحرب الإبادة، وهدف الرسالة التي وجّهتها قيادة السلطة إلى إسرائيل ودول العالم والمؤسّسات الأممية التحضير للزيارة عند وقف إطلاق النار، ولأنّ ذلك يستغرق وقتاً، أي تأمين الزيارة والضغط على إسرائيل للسماح بها، فإنّ طلبها كان استباقياً ولكسب الوقت ليس أكثر. أمّا الهدف فهو تأكيد وحدة الأراضي الفلسطينية في قطاع غزّة، وفي الضفّة الغربية، وفي القدس الشرقية، وعلى ولاية منظمّة التحرير عليها. قد يقول قائل إنّ عبّاس تذكّر متأخّراً ولاية المنظّمة على شعبها وأرضها، وأن تأتي متأخّراً أفضل من ألا تأتي أبداً، لكن الأمر غير ذلك، ويُدْرَج في حال النظر إليه بحسن نيّة، في سياق استقالة هذه القيادة من دورها خلال العدوان الوحشي غير المسبوق على غزّة، الذي لا يستهدف الكيانية الفلسطينية وحسب، بل الوجود الفلسطيني برمّته، ما توجّب على هذه القيادة أن تكون في المكان المُتقدّم من خطّ المجابهة والقتال، لا انتظار نتائجه لاقتناص فرصةٍ يتيحها الغزو والغزاة لعودة عبّاس إلى غزّة قائداً على جثّة شعبه، لا مقاتلاً للذود عن وجود هذا الشعب في كلّ مكان. في سبتمبر/ أيلول عام 1983، فوجئ رجال الزعيم الفلسطيني الراحل ياسر عرفات به بين صفوفهم في طرابلس (شمال لبنان)، ليقودهم ضدّ محاولات نظام حافظ الأسد القضاءَ على الشرعية الفلسطينية، وتنصيب قيادة بديلة. كان عرفات حينها في تونس بعد الخروج الكبير من لبنان، ضعيفاً وبعيداً عن فلسطين، التي كانت في مرمى حجر، عندما رأى الأسد يحاول سحب البساط من تحت قدميه، فعاد إلى لبنان متنكّراً في زي رجل دين جزائري. عاد ليقاتل مع رجاله. عاد لأنّ الهوية الفلسطينية لا تحتمل قراءتَين، ولا تقبل قسمةً بين مشروعَين وقيادتَين. ومن مخيّمات الشمال اللبناني، قاتل الرجل، وناور، وحاور، وفاوض، حتّى أُجبر على الخروج مُجدّداً، لكنّه لم يسمح لأيّ كان غيره بأن يمثّل الشعب الفلسطيني، ولم يُلقِ السلاح، ولم يتخلّ عن شعبه في تلك المحنة، وهو ما لم يفعله محمود عبّاس. كثيرون يقارنون بين الرجلَين، ومعهم حقّ، وكثيرون يلقون باللائمة على عبّاس قبل سواه في الانقسام الفلسطيني، وذهب كثيرون إلى أنّ انقساماً كارثياً كالذي حدث عام 2007 ما كان له أن يكون لو كان عرفات في قيد الحياة، أو في الأقلّ ما كان له أن يتكرّس، فكما فعلها في طرابلس في ثمانينيّات القرن المنصرم كان سيفعلها في غزّة، لا في عام 2007 وحسب، بل وفي أيامنا هذه لو كان حيّاً، وربّما فوجئ الجميع به بينهم في غزّة حاملاً سلاحه مثل أيّ مقاوم غزّي، دفاعاً عن شعبه لا عن عرشه أو عن رأسه.

بشّار الأسد في هذه الحرب... يتناسى فيصمت

دلال البزري

قامت شرعية بشّار الأسد وأبيه على تحرير فلسطين. صار عمر حالة الطوارئ المفروضة على سورية ستين عاماً. تكبِّل تسجن تقتل تعذّب تخنق تقتل الهواء نفسه، على أساس تهم، أو شكوك، بالخيانة أو العمالة أو التواطؤ مع الصهيونية والإمبريالية. ومن الإنجازات العربية التي اشتهر بها الأسد الأب انضمامه إلى «جبهة الصمود والتصدّي»، التي دعا إليها معمّر القذافي إثر اتفاقية السلام التي أقامها أنور السادات مع إسرائيل. وكانت طموحات هذه الجبهة مترفّعة بتحرير كامل التراب واستعادة كامل الحقوق ... إلخ.

وذاع صيت الأسد الابن في المؤتمرات العربية اللاحقة: كان يصرّ كل مرة، بمناسبة ومن دونها، على تأنيب قادة عرب على عدم حماستهم لمقاتلة إسرائيل. وقد اشتهر في حرب تموز/ يوليو (2006) بين إسرائيل وحزب الله على التغليظ من هذا التأنيب. إذ وصفهم بـ«أنصاف الرجال»، بعدما «أسقطت الحرب المواقف». وفي الانتفاضة الشعبية التي ارتفعت بوجهه منذ أكثر من عقد، لم يبارح لسانه صفة «الصهيونية والإمبريالية» التي ألصقها بأصحابها وجمهورها، فكان مباحاً له قتلهم وطردُهم وتدمير مدنهم. أما الآن فلا. منذ بدء الحرب على غزّة لم يطلق بشّار الأسد تصريحاً واحداً حول «الطوفان»، ولا كلمة تضامن واحدة تجاه الفلسطينيين من أهل غزّة والضفة الغربية، ولا «إسناداً» لوجيستيا، أو ديبلوماسيا، ولا «جهة» إعلامية قريبة منه حاولت تزيين موقفه، ولو لفظيا، على الأقل عن «وحدة الساحات»، التي تقودها طهران. كما أنه منعَ التظاهرات المناصرة لغزّة، وفرض على شيوخ المساجد السكوت التام عن تلك الحرب الدائرة في خطبهم الأسبوعية. وعندما حصلت مجزرة مجدل شمس، الشهر الماضي (يوليو/ تموز)، بقي بشّار وفيا لنفسه: بدا وكأن راح عن باله أن هذه القرية تقع في هضبة الجولان السورية، وتحتلها إسرائيل منذ أكثر من نصف قرن. وكان أضعف الإيمان التذكير بسورية القرية، وبوجوب «المقاومة لتحريرها»، ولو من طرف الشفاه، ما كان سيرفع قليلاً من رصيد «وحدة الساحات»... ولكن ماذا تفعل مع بشّار الذي يتناسى، ويريد للجميع أن ينسى؟ أنه حكم سورية بعد والده بشعار تحرير كل فلسطين، وها هو لا يتلفظ بكلمة من أجل جزء محتل من سورية. وقبل مجدل شمس، تغتال إسرائيل رضا زاهدي في هجوم على القنصلية الإيرانية في دمشق. ويكون الرد السوري عليها بيان من وزير الخارجية، بارداً جافّا، يشبه التصريحات السويدية عن هذا الاغتيال. كأن مقرّ الوزير يبعد عشرات آلاف الكيلومترات عن دمشق. والسلوك نفسه في جريمة اغتيال القيادي في حزب الله فؤاد شكر، لم يصدر عن دمشق تنديد واحد. وأخيراً، بعد اجتماع قادة «وحدة الساحات» في إيران، وتضم حزب الله والحوثيين وحركتي حماس والجهاد الإسلامي والمليشيات العراقية - الشيعية الموالية لإيران... صارَ واضحاً أن بشّار الأسد غائب «رسميا» عنها. لن يشارك فيها لا من قريب ولا من بعيد. هذا النأي بالنفس عن حرب تدور رحاها في قلب بلده، لم يكن له اسم محدّد، مع أنه كان في خاطر الجميع، إلى أن جاء أمين عام حزب الله حسن نصر الله ليسمّيه، انه «الإعفاء». يقول في واحدة من خطبه أخيراً إنه ليس مطلوباً من سورية وإيران الدخول في حرب (وإنما مساندتنا)، من دون ان يستفيض ولا يفسر ولا يحلل ولا يزيّن، خلافا لما درج عليه في خطبه.

والأمر ليس جديداً تماماً. فخلال السنوات العشر الماضية، تلقّت سورية مئات الضربات الإسرائيلية على موانئها ومطاراتها وبناها التحتية. وامتدت هذه الضربات على البساط الإيراني، وغطت ضواحي دمشق ودير الزور وحلب والشريط الفاصل بينها وبين لبنان، حيث يتنقل حزب الله بالذخيرة والعتاد. وما من كلمة زعل، أو استنكار، لكي لا نقول قراراً، أو إجراءات، يعلن عنها بشار حول هذه العمليات. وكأن بشار الأسد ليس في بلاده. وهذه بداهة تراكمت مع السنوات اللاحقة على تصدّيه لشعبه والاستعانة بأياد أجنبية للقضاء عليه. منذ البداية، أي بعد سنتين على الانتفاضة، لم يعُد خافيا، رغم الإنكارات المتتالية، أن حزب الله وميليشيات شيعية أخرى، بقيادة إيران، يخوضون حرباً داخل سورية، عنوانها الدعائي المقامات المقدّسة والإرهاب، وغرضها العملي تثبيت عرش بشار المهتزّ. ومع ذلك، لم يتمكن الاثنان، بشّار وخامنئي، من احتواء الوضع، فكان الكيميائي، وإنقاذ بشّار من الإدانة الدولية والهجوم الأميركي عليه، بفضل انتشال فلاديمير بوتين له، ودخول روسي، عسكري ورسمي، عام 2015، لحمايته من السقوط المحتم، وقواعد عسكرية في الشمال خصوصاً، تنطلق منها الطائرات الحربية لتقصف أهل إدلب المطرودين من قراهم، تدمر المخابز والمستشفيات والملاجئ...

ثم الأميركيون المتأخرون، بقواعدهم في الرميلان والمالكية وتل البيدر، في الحسكة، في الشمال الشرقي، تسعمائة جندي أميركي أرسلهم دونالد ترامب، عام 2017، كمشاركة له في تلك الحرب التي أراد سلفه باراك أوباما الانسحاب منها، مهما كان الثمن. هذا فضلاً عن الجيش التركي الذي يدخل إلى إدلب ويخرج منها بحسب الظروف، والذي يأمر فرقا عسكرية سورية، ويقاتل أخرى، الكردية. ولتتداخل أيضا حساباته بعضها ببعض، ما يفضي إلى رغبته بـ«التطبيع» مع بشّار الأسد، الذي يستعد بدوره لاحترامية عربية تحتضنه، أي يكون لها حصة في قراراته، المصيرية الإسرائيلية - الفلسطينية خصوصاً.

> منذ بدء الحرب على غزّة، لم يُصرّح بشّار الأسد بتصريح بشأن «طوفان الأقصى»، ولا بكلمة تضامن تجاه الفلسطينيين

سوريون أمام صورة للأسد في دمشق، 23 سبتمبر 2021 (لؤي بشارة/فرانس برس)

وليست العلاقة بين هذه الجيوش المحتلة سورية كما يمكن التصوّر. بين بوتين وخامنئي وحدة أهداف بعيدة المدى، عصبها العداء للأميركيين، وتفرّعاتها غير منسجمة. أسلوب الروس شيء، قواعد وجيش، وقوانين عسكرية. والوجود الإيراني شيء آخر: مليشيات بجنسيات عربية إسلامية، لبنانية عراقية أفغانية، عدد أفرادها ثمانون ألفا. بجانبها قوات إيرانية عسكرية رسمية لا يتجاوز عدد أفرادها الألفين وخمسمائة. وهذا لا شيء أمام تعامل روسيا مع الضربات الإسرائيلية. حصلت حوادث كثيرة في الأعوام الماضية، بيّنت أن ثمة تنسيقاً مسبقاً بين الروس والإسرائيليين للضربات الإسرائيلية على سورية. وهي تستهدف الثكنات ومصانع الأسلحة والقوافل العسكرية التابعة للمليشيات الإيرانية، أي المفترض أنها حليفة روسيا.

وإذا أضفت إلى ذلك كله اختلاف أساليب الاثنين الدعائية والتوسعية، كشراء إيران عقارات سورية، او حملات التمذهب الشيعي، ومراكز التثقيف الثوري، أو إنشاء شبكات موالية لها من مواطنين بسطاء، مقابل انكباب الروس على المصالحات... يمكنك تصوّر تعقّد العلاقة بين دولتين تحتلان دولة أخرى. تحالف وتنابذ على ساحة (تستحق هنا صفة «الساحة»)، فيها يطوّرون طموحاتهم، يختبرون أسلحتهم، يعقدون اتفاقيات الاستثمار والتنقيب في المناجم والحقول، وينسّقون حينا ويتنابذون أحيانا، بصفقات ناجحة أو فاشلة، ليست كلها معروفة. حلفاء أصدقاء أعداء أعدقاء...

وقد تلخّص قصة الإعلامية السورية لونا شبل شيئاً من هذا التعقّد للعلاقة بين محتلي دولة سورية، فلونا شبل مستشارة بشّار، صديقته، مقرّبة منه إلى حدّ الظنون. والشائعة القوية، التي ربما هي مجرّد إشاعة، ولكنها تعكس شيئاً من الواقع، إذ تقول إن الحرس الثوري خطفها وعذبها وقتلها. وأيضا، يقول الواقع إن بشّار لم ينعِها، ولا حضر عزاءها، أو أرسل مندوبا عنه، والأرجح أنه لم تكن له يد في قرار اقتصار وقت العزاء بها ودفنها على ساعتين، ومنع التصوير والصحافة من تغطيتهما...

(كاتبة لبنانية)

تفاصيل مغربية

محمد أحمد بنّيس

يشهد المغرب، مطلع الشهر المقبل (سبتمبر/ أيلول)، تنظيم «الإحصاء العام للسكّان والسُكْنى»، بغاية حيازة قاعدةِ بياناتٍ مُفصّلة ومُحَيَّنة، تساعد في تحديد احتياجات المغاربة، لا سيّما في القطاعات الاجتماعية الحيوية، بالتوازي مع ملاءمة السياسات العمومية ذات الصلة لهذه الاحتياجات.

في هذا السياق، أثار رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، عزيز غالي، غضب فئات عريضة من الأساتذة، حين انتقد، في تدوينةٍ له، مُشاركتهم في الإحصاء في مُقابل تعويض مالي، واصفاً إيّاهم بـ«العَطّاشة» (بمعنى الذين يُزاحمون الطلبة والعاطلين في فرص عمل مُؤقّتة)، في وقت رأى كثيرون أنّه لم يجانب الصواب، على اعتبار أنّ فصول المدارس ينبغي أن تكون المكانَ الطبيعي للأساتذة خلال الدخول المدرسي المُقبل، من دون مزايدةٍ أو محاولةٍ لتنْسيب البديهيات المُتعارَف عليها في الأنظمة التربوية المُحترمة، أبرزها التزام حماية حقّ التلاميذ في التعليم والتحصيل. وهو التزامٌ يُفترَض أن يكون مُشتركاً بين الحكومات والأسر والأساتذة، والمؤسّسات المجتمعية المعنية كلّها.

كان الموسم الدراسي المنصرم، في المغرب، كارثياً بالمقاييس كلّها، بعد أن شلّت الإضرابات المتواصلة التي خاضها الأساتذة، احتجاجاً على النظام الأساسي الجديد لموظّفي وزارة التربية الوطنية، منظومةَ التربيةِ والتكوين شهوراً، وهو ما فاقم أكثر أزمتها البنيوية المعلومة.

المفروض أن يكون الأساتذة جزءاً من حَلِّ بعض ما تراكم من مشاكلَ في منظومة التربية والتكوين، لا جزءاً من حلّ مشكلات لوجستيةٍ في الإحصاء العام، الذي ستبلغ تكلفته ما يناهز 150 مليون دولار، ستتحكّم وزارة الداخلية، من خلال الولاة والعمّال (المحافظين)، والمندوبيةُ السامية للتخطيط، في قنوات صرفها من دون آليات رقابة واضحة.

الحلقة الأضعف في هذا «البوليميك» هي التلاميذ، الذين تعرّضوا، في الموسم الدراسي الماضي، لمجزرة تربوية غير مسبوقة، بسبب «معركة كسر العظام» بين الحكومة والأساتذة على خلفية النظام الأساسي سالف الذكر. قد يقول قائل إنّ حكوماتٍ في العالم تستعين بالأساتذة في إنجاز إحصاء السكّان، غير أنّ ذلك، وهذا مربط الفرس، يكون بالتوازي مع احترام الزمن المدرسي وحماية حقّ التلاميذ في التعليم، ووفق خططٍ محكمةٍ لا تُؤثّر في السير العام للدراسة.

اللافت، والدالُّ أيضاً، في ما قاله عزيز غالي، أنّه يستدعي، بشكل ضمني، مسؤولية المجتمع في فشل التنمية في المغرب؛ فإذا كان في السابق قد أثار قضايا فساد، من قبيل التلاعب بصفقات الأدوية إبّان الجائحة، والدم الملوث بالإيدز، ووفاة مرضى بسبب الحرارة المفرطة في مستشفى بني ملّال، الذي لم تكن فيه مُكيّفاتُ هواء، فاليوم يشير، في سياق آخر، إلى مَواطِن العطب داخل مجتمعٍ أضاع البوصلة، في ظلّ أزمةٍ عميقةٍ تضرب مؤسّساته الحيوية، وفي مُقدّمتها المدرسة العمومية. ولعلّ السؤال هنا: لِمَ لمْ تُثِرْ قضايا الفساد التي أثارها غالي كلَّ هذا «البوليميك» الذي أثارته مشاركةُ أساتذةٍ في الإحصاء العام؟ هل يدلّ ذلك على «ازدواجية معايير»، بات المجتمع المغربي يبني من خلالها مواقفه وتمثّلاته إزاء أكثر من شأنٍ.

بالطبع، لا يمنع ما تقدّم إثارة مسؤولية الحكومة في هذه النازلة، على اعتبار أنّها مطالبةٌ بتبرير ترخيصها لأساتذةٍ بالتغيُّب الكامل عن عملهم داخل فصول الدراسة قرابة شهر، من أجل القيام بمهام لا تدخل ضمن مهامّهم من الناحية القانونية، مع حصولهم على أجورهم كاملةً، وهي التي لم تتوانَ، خلال السنة الماضية، عن اللجوء إلى مسطرة الاقتطاع من أجور الأساتذة الذين أضربوا عن العمل احتجاجاً على مقتضيات النظام الأساسي المذكور.

صراع الحكومات وأسابيع ليبيا الساخنة

خيري عمر

مع تصاعد خلافات الليبيين بشأن الحلّ السلمي، تراكمت حِزَمٌ من المشكلات أدّت إلى ضعف المؤسّسات وانقسامها. وخلال شهر أغسطس/ آب الجاري وحده، تواجه ليبيا أزمات عدّة، تعكس اتّجاهاتها تهديداً مباشراً لبقاء الدولة ووجود السلطة، فلم تعد تقتصر على تحرّك المجموعات المسلّحة، فقد وضعت النظام النقدي في مَهب الصراع أيضاً. وفي هذا السياق، يساعد النقاش بشأن مُكوّنات الأزمات، وبشأن مدى تراكم القدرات السياسية والمالية، في وقف الانهيار. منذ بداية العام الجاري (2024)، وسّعت القيادة العامة نطاق مناوراتها حتّى حدود سرت، ولاحقاً، في أغسطس، وتحت دعوى تأمين الحدود، عزّزت وجودها في غرب البلاد، ليكون مسرحُ تجميع القوات حول نطاق مدينة غدامس، بحيث صارت على مقربة من التماس مع المكونات العسكرية المنافسة في طرابلس، وبالقرب من الحدود مع الجزائر. وفي إجراء مضادّ، وتحت سلطة القائد الأعلى للجيش الليبي، اتخذ رئيس المجلس الرئاسي محمّد المنفي إجراءات لحشد الكتائب في مواجهة قوات القيادة العامة. وفي مستوى مدن غرب ليبيا، تسارعت التعبئة لتشمل كتائب مصراتة والزاوية، بجانب الجهاز الوطني للقوى المساندة. تضع هذه التحرّكات قوات ليبيا في خطوط مواجهة طويلة، ومع الاختناق السياسي، تتواجه القوى العسكرية لحكومَتي ليبيا في ساحات مفتوحة. فبداية من غات (عند الحدود مع الجزائر)، وانتهاءً بإعادة الانتشار والتموضع داخل العاصمة، يتشكّل المشهد القتالي في مساحة كبيرة في جنوب البلاد وغربها. وفي ظلّ اختلاف الولاءات داخل المُدن، يصعُب التعرّف إلى خطوط المعارك المُحتملة واتجاهاتها. في هذا السياق، تُعدّ اشتباكات حي تاجوراء في طرابلس من حالات المعارك مُتداخلة العوامل الاجتماعية والسياسية والجهوية. ولغياب قوّة مركزية وانهيار القدرة على ضبط سلوك المجموعات المسلّحة، تُوفّر هذه الأنماط أرضيةً ملائمةً للحروب المفتوحة.

ومع شِدّة الاصطفاف العسكري، ساق تجمع قادة ثوار ليبيا في بيان 15 أغسطس (2024)، مُبرّرات تعبئة مسلّحيه، وتنشيط المجالس العسكرية للمدن، قامت في معظمها على مناهضة الكيانات المؤسّسة على اتفاق الصخيرات (وقّع برعاية أممية عام 2015، بهدف إنهاء الحرب الأهلية الليبية الثانية المندلعة منذ 2014)، وتعليق انتخابات 2021. وبغضّ النظر عن فاعلية أو دور المجموعات المشمولة بهذا البيان، تواجه رغبة دوائر النفوذ المُصاحبة للحكومات المختلفة في الظهور طرفاً في الأزمة السياسية والأمنية، وخضوع مساحة كبيرة من البلاد لسيطرة قوات القيادة العامة للجيش الليبي. ولذلك، يبدو البحث عن موطئ قدم في الصراع القائم القاسم المشترك بين محاولات هذه المجموعات استعادة رونقها، بعد تدهور إمكاناتها منذ 2016.

لا تبدو إعادة الانتشار ظاهرةً جديدةً في ليبيا، فمنذ اتفاق الصخيرات استمرّت المجموعات المسلّحة في تغيير مواقعها، وسعت إلى تقنين أوضاعها بهدف توسيع دائرة سيطرتها ونفوذها. بعد انتهاء معارك بنغازي في 2017، شهد غرب البلاد معارك عديدة، بدأت بحرب طرابلس في 2018، ومحاولة قوات خليفة حفتر و«فاغنر» اقتحامها في 2019، لتكون الاشتباكات اللاحقة للدفاع عن العاصمة صراعاً على الأحياء والهيمنة على المؤسّسات، وحالياً يستعدّ العديد من الكيانات العسكرية والمسلّحين لبدء جولة معارك جديدة، بجانب محاولات سلطة طرابلس تجميع حلفائها للوقوف وراء قرار تغيير مجلس إدارة المصرف المركزي.

وبشكل عام، يكشف تكرار اشتباكات طرابلس هشاشة الضبط السياسي والأمني، ليس لاحتفاظ جهاز دعم الاستقرار وقوات الردع بالاستقلال النسبي عن الحكومة، ولكن لتعدّد المجموعات المسلّحة في المنطقة الغربية، واختلاف أهدافها، وافتقارها الدعم الاجتماعي، وتشتّت ولاء مجموعات الإسلام السياسي. وتترافق هذه العيوب مع فرض قيود على تمويل المصرف المركزي حكومة طرابلس، فيما يَسهُل وصول حِزَم التمويل لمؤسّسات الشرق الليبي. تُمثل هذه التباينات فجوةَ التوافق في ليبيا، وتتصاعد الأزمة على وَقْع تلاشي دور الأحزاب وتسارع الاستقطاب الأمني والسياسي للاستحواذ على الثروة والسلطة.

وفي تزامن مع التغيرات العسكرية، شغلت الانتخابات الداخلية في المجلس الأعلى للدولة، في السادس من أغسطس/ آب الجاري، جانباً من الجدل السياسي، فعلى خلاف السنوات السابقة شهدت نزاعاً على النتائج حمل في طيّاته مؤشراً واضحاً إلى انقسام حادّ، بدت ملامحه في تأكيد صلاحياته الاستشارية تجاه المجلسين الرئاسي والنواب. وتكمن الدلالة الرئيسية في تراجع مُؤيّدي حكومة الوحدة في مجلس الدولة، ويعود خالد المشري إلى المنافسة القوية لاستعادة زخم التحالف مع مجلس النواب، والتقارب مع قراراته. سوف يقود هذا التغير إلى تعزيز الاتجاهات المُؤيّدة لتشكيل حكومة جديدة، فبمراجعة مواقف مجلس الدولة في السنوات السابقة مدعوماً بالحزب الديمقراطي، يمكن ملاحظة تنامي المواقف المؤيدة للانفتاح على الأطراف السياسية كلّها، في شرق البلاد وغربها.

وعلى وقع التنافس العسكري وانقسام مجلس الدولة، شكّل التسابق التشريعي جانباً كبيراً من مجريات الأزمة الجارية، فعلى مدى ما يقرب من أسبوعَين صدرت مجموعة قوانين وقرارات من شأنها إعادة هيكلة العلاقة بين المؤسّسات ونقل الصلاحيات. بدأت هذه السلسلة بإصدار المجلس الرئاسي قرارَ تشكيل «المفوضية الوطنية للاستفتاء والاستعلام الوطني» في 11 أغسطس 2024، لتكون جهةً بديلةً للمفوضية الوطنية للانتخابات فتتولى ما يتعلق بالاستفتاء حتّى إعلان نتائجه، وحسب قرار تأسيسها (79/ 2024)، تستمدّ المفوضية الجديدة مشروعيتها من المجلس الرئاسي، ولا يقتصر دورها على تنفيذ الاستفتاء، فليس هناك ما يمنع إشرافها على الانتخابات. واستكمل المجلس قراراته بعزل مجلس إدارة المصرف المركزي في 12 أغسطس 2024، وتشكيل لجنةٍ لاستلام الإدارة الجديدة، مستنداً في قراراته إلى قرار سابق لمجلس النواب (3/ 2018)، لتعيين محمد الشكري مُحافظاً جديداً، وتسليمه مهام عمله من دون النظر إلى الجدل القانوني. من هذه الوجهة، يمكن النظر إلى قرار المجلس الرئاسي بعزل الصديق الكبير محاولة لاصطفاف مؤسّسات المرحلة الانتقالية وفق نتائج اجتماعات جنيف في فبراير/ شباط 2021، في مقابل المؤسّسات المُنتخَبة ليبياً في عامَي 2012 و2014، وتعديلاتها لاحقاً في 2016، بظهور المجلس الأعلى للدولة.

وردّاً على هذه الحِزَم من القرارات والتصرّفات، عمل مجلس النواب لاستعادة منصب القائد الأعلى للجيش الليبي (13 أغسطس/ آب 2024)، ونقلها إلى رئيس المجلس عقيلة صالح، وسحب الثقة من حكومة الوحدة الوطنية، ولاحقاً (15 أغسطس)، أوقف تكليف محمد الشكري محافظاً للمصرف المركزي لانتهاء مدّة التكليف، ولعدم استلامه المنصب. وبعدها بثلاثة أيام، استكمل هذه الإجراءات باستمرار تكليف الصديق الكبير. وفي هذه الجزئية، جاء موقف مجلس الدولة متوافقاً عندما اعتبر تصرّفَ المجلس الرئاسي متجاوزاً للاتفاق السياسي ومقرّرات لجنة الحوار في 2021، لتشكّل هذه التوجّهات الأرضية لأن تكون حكومة شرق ليبيا الحكومة المؤقتة حتّى تشكيل أخرى تكون مهمتها الإعداد للانتخابات. في أيّ حال، ترتبط قرارات مجلس النواب بإزالة القيود أمام تحرّك وحدات «القيادة العامة» في غرب البلاد والحفاظ على صلاحياته في إقرار التشريعات الانتخابية وتشكيل السُلطة النقدية. في المستوى الخارجي، لا يلقى النزاع على المصرف المركزي قبولاً من دول عديدة، وباعتبار دعم البعثة الدولية للوضع القائم ممثلاً للاتجاه العام في الحفاظ على الاستقرار المالي وتمتّعه بحرّية التحويل النقدي. ورغم الطبيعة الشكلية لموقف الأمم المتّحدة، تكمن أهمّيته في أنّه ركن أساس في الاعتراف الدولي بتصرّفات الحُكم المؤقّت في ليبيا، وهو ما يمُثّل المُعادل للأساس القانوني لحكومة الوحدة الوطنية، إذ يمنح إدارة المصرف الحالية ميزة قانونية ضدّ محاولات إزاحتها. وفي السياق، تتقارب مواقف مصر وتركيا والجزائر من تجنّب الصراع المسلّح، ومن الحفاظ على استقرار المصرف المركزي. ورغم تقدّم التفاهمات التركية المصرية على الانفتاح على جانبي المؤسّسات الليبية، ظلّ الاختلاف على مشروعية حكومة الوحدة الوطنية مستمرّاً، كما يتزايد قلق الدول الثلاث من تدهور الوضع الأمني وعدم الاطمئنان لبعض الأطراف الليبية.

> مع غياب خريطة انتقال للانتخابات، تعمل البيئة الحالية على بناء معوّقات الاستقرار وتسارع تفكيك المؤسّسات

وبشكل عام، لا تساعد البنية القانونية على توفير الحدّ الأدنى لتسوية الخلافات سلمياً، فبجانب غموض الصلاحيات، تتنافس المؤسّسات على إصدار قوانين تُمكّنها من ترويج روايتها القانونية. وبغضّ النظر عن القبول بمرجعية الإعلان الدستوري المؤقّت، لا تزال الوثائق الأخرى محلّ خلاف عميق. ومع تحرّك لجنة استلام المصرف المركزي، يقع النظام النقدي في قلب العراك الدائر بين المؤسّسات الليبية، ليشكّل آخر محطة لتهديد بقاء الدولة، إذ يُؤدّي استمرار النزاع حول السلطة النقدية إلى فقد الشخصية الاعتبارية في المبادلات المالية الدولية، فتتعرّض لتجميد المعاملات مع البنوك المركزية في الدول الأخرى، وما يترتب عليها من وقف تحويلات العوائد الخارجية.

ظلّت هذه الوضعية محلّ خلاف بين مجلس النواب ومجلسي الدولة والرئاسي. ولذلك، تبدو ظاهرة الخطف والتهديد بالاغتيال توجّهاً لإكراه المسؤولين للتخلّي عن مواقعهم، فبجانب خطف أحد موظفي المصرف المركزي، كانت هناك محاولة لخطف أحد أعضاء مجلس الدولة. ظلّت هذه الظاهرة (مع حوادث الاغتيال في سَنتي 2013 و2014 لاستبدال المؤتمر الوطني بانتخابات تشريعية)، تحول دون استقرار البلاد، ومصدرَ قلقٍ لدول الجوار.

تتشكّل الأزمة الحالية في بيئة رخوة، لا تتوفّر للدولة فيها قوّة صلبة يمكنها فرض احترام الحدّ الأدنى من القانون أو توفير إطار للتشاور السياسي، فمن الناحية العسكرية، تتّسم خريطة المُكوّنات الرسمية، وغيرها، بشبكةٍ منفرطةٍ من التشكيلات، لا يتمتع أيٌّ منها بالقدرة على الحسم، وهي في معظمها تركّز على الدفاع عن المكتسبات أكثر من اهتمامها ببناء نظام جديد، ولذلك تلقى ظروف اندلاع معارك فرصة كبيرة مقارنة بالرغبة في تغيير الوضعية السياسية. ومع غياب خريطة انتقال للانتخابات، تعمل البيئة الحالية على بناء معوّقات الاستقرار وتسارع تفكيك المؤسّسات.

(كاتب مصري في إسطنبول)

أربيل آخر قِلاع الهُويّة الكردية

شفان إبراهيم

تغيّرت المُعطيات والاصطفافات السياسية وطبيعة تعامل النظام الغربي والأميركي مع دول الشرق، في آخر ثلاثة عقود، تغيّراً شبه جذري، نتيجةً طبيعيةً لتغيّر النظام الدولي، وانهيار الاتحاد السوفييتي، وهيمنة الولايات المتّحدة على العالم قطباً وحيداً. كما لعب توقّف الحرب العراقية الإيرانية في أغسطس/ آب 1988 دوراً في تغيير طبيعة الشرق الأوسط من ناحية حجم قوّة النظام العراقي ونفوذه، ما ساهم في تغيير المواقف والأفكار والتوجّهات بين مختلف الدول والشرائح المجتمعية في عموم المنطقة، في العراق وخارجه. ثمّ لعب الغزو العراقي للكويت، بعد عامَين من وقف إطلاق النار بين إيران والعراق، دوراً محورياً في بدء شرارة التغيير العميقة في المنطقة، بطرد الجيش العراقي من الكويت، والبدء بإقامة منطقة آمنة للشعب الكردي في كردستان العراق، إنقاذاً له من الهجمات المُتكرّرة من الجيش العراقي، التي لم تتوقّف منذ تأسيس الدولة العراقية في عشرينيّات القرن الماضي. مع تلك التغيّرات، شهدت أربيل صعوداً سياسياً ودولياً جعل منها قِبلةً للاهتمام الدولي، بسبب طبيعة التركيبة الاجتماعية والإثنية في إقليم كردستان، وعقود الصراع السياسي، والكفاح المسلّح الكردي ضدّ مختلف الأنظمة العراقية، وحفاظ الإقليم على التنوع العرقي والديني والقومي، وعلى الرغبة في إعادة الإعمار، وظهرت إمكانية حجز مكان بين الدول الديمقراطية في الشرق الأوسط. تُضاف إلى ذلك الاكتشافات الأثرية التي أكّدت بدايات الإنسانية في كهف شانيدار في منطقة بارزان في كردستان العراق، ما منح كثيراً من الأوراق الضاغطة والحركية في الدفاع عن مصالح الكرد القوميّة في أماكن كثيرة، عبر لغة الحوار، وبعيداً عن العنف والسلاح. وعبر الفترة من بدايات تسعينيّات القرن الماضي إلى عام 2003، تاريخ سقوط بغداد، شهد إقليم كردستان العراق جملةً من التغيّرات، سواء في صعيد انتخابات البرلمان وتشكيل حكومة، أو في فترة سيئة من تاريخ الإقليم والصراعات السياسية، وتطوّرها مرحلةً أخطر، أو عبر التشبيك الدبلوماسي العميق بين أربيل والدول المعنية بالشرق الأوسط عامّة، والعراق خاصّة. وجعلَ عاملُ الأمان والاستقرار، رغم الفقر، ونقص الموارد المالية والبشرية، من العاصمة أربيل مركزاً مهمّاً للقرارات العالمية والإقليمية بعد العام 2003، بل أصبحت جزءاً مهمّاً من الاستراتيجية الأميركية الخاصّة بالعراق، حيث الآلاف من عناصر (وقيادات) قوات التحالف الدولي، والجيش الأميركي، والتمثيل الدبلوماسي، والسفارات والقنصليات الدولية والعربية، ولا مبالغة في القول إنّ أهمّية أربيل لواشنطن توازي أهمّية كامل الوجود الأميركي في كلّ من العراق وسورية، وتشكل أربيل مع دهوك حجر الزاوية لذلك الوجود، خصوصاً أنّ هاتين المحافظتَين شكّلتا، على الدوام، وخلال عمر «الربيع العربي»، سدّاً منيعاً أمام التمدّد الإيراني في كردستان العراق، كما يُشكّل الإقليم المكان الأمثل لعمل البعثات الدولية، السياسية والعسكرية، بكلّ أريحية، من دون تهديدات أمنية، مقارنة بالعاصمة بغداد.

> تعي النُخَب السياسية في كردستان العراق أنّ غياب الدعم الأميركي يعني زيادةً ضخمةً في حمولة الضغوط الإقليمية والمحلّية على حكومة الإقليم

ولعلّ التركيبة الاجتماعية والسياسية المتقاربة للكرد في كلٍّ من أربيل ودهوك مع أكراد سورية، خاصّة بعد اختيار الغالبية العظمى من اللاجئين الأكراد منها إلى الإقليم محافظتَي دهوك وأربيل، ومدينة زاخو، للاستقرار والعيش، ما جعل من إقليم كردستان العراق البوابة الرئيسية دولياً للمنطقة الكردية في سورية، التي توجد فيها القوات الأميركية، إضافة إلى الدعم المعنوي واللوجستي والسياسي لمختلف الأطراف الكردية السورية، والدعم العسكري في معارك تلّ كوجر/ اليعربية ضدّ جبهة النُصرة، وفي كوباني ضدّ تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وقصف مواقع التنظيم في تلّ حميس، وغيرها من الأراضي في كردستان، انطلاقاً من خصوصية الواقع الكردي، والحفاظ على الوجود الهُويّاتي للأكراد في سورية. يقود ذلك كلّه إلى القول إنّ طبيعة العلاقة بين الإقليم والجانب الأميركي سوف تؤثّر في تركيبة العلاقات بين أربيل وبغداد، وعلاقة أميركا بالملفّ السوري، خاصّة أنّ أربيل غالباً ما تكون عمقاً استراتيجياً للقوى الديمقراطية الراغبة في العمل في الملفَّين السوري والعراقي.

في المقابل، تعي النُخَب السياسية في الإقليم أنّ غياب الدعم الأميركي سيعني زيادةً ضخمةً في حمولة الضغوط الإقليمية والمحلّية على حكومة الإقليم، وغالباً ما سيُغري القوى الإقليمية، خاصّة تركيا وإيران، لتوسيع النفوذ والتمدّد داخل الإقليم، بهدف زيادة تجزئة كردستان العراق، وضرب الاستقرار السياسي والاقتصادي في الإقليم، وهو ما تفعله العديد من الجهات عبر استغلال الوضع العام للإدارات الأميركية المتعاقبة، وانشغالها في قضايا مختلفة لمتحريك جهات أمنية وعسكرية مرتبطة بها، أحياناً كثيرة لا تكون غريبة عن الشارع الكردستاني، لكسب نقاط التماس بينها وبين الإقليم، على أمل تغيير قواعد اللعبة السياسية بينهم. بشكل أدقّ، لأنّ الحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق هو صاحب الثقل السياسي في برلمان الإقليم، والحائز على 55 مقعداً من مجموع 239 مقعداً في البرلمان العراقي.

مع تعمّق العلاقة الطردية بين مكانة كردستان في المدرك والتوجّهات الاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط والخليج العربي، وفي كلّ تعامل إيجابي من واشنطن مع هذه العلاقة والمكانة، تنجح واشنطن أكثر في تحقيق الأهداف الاستراتيجية في الشرق الأوسط، إذ تمثّل أربيل قاعدةً رئيسيةً في مواجهة التمدّد الإيراني في تلك الخاصرة، خاصّة بعد سيطرة طهران على الغالبية العظمى من العراق، بما فيها أطرافٌ من كردستان نفسها، وتمكين العلاقة بين أربيل ومجلس التعاون الخليجي يعني تمكين الأهداف الاستراتيجية الأميركية في الخليج، والعلاقة عكسية، فكلّ قصور في التعامل، أو في كلّ سوء فهم، انعكاس سالب على ملفّات محورية عديدة، مثل قضية الغاز والقوى السياسية والعسكرية الديمقراطية. وكلّها عوامل مهمّة لواشنطن في تثبيت الاستقرار السياسي الهشّ في العراق، وفي الأدوار المستقبلية التي يمكن لها أن تلعبها بين الأكراد في سورية لاحقاً، بناءً على المدّ القومي والوجداني لأربيل ضمن أكراد سورية. ولا يمكن فصل العلاقة بين واشنطن وأربيل مع وجود الجيش الأميركي في سورية والعراق، وأهمّية أربيل ودهوك في الدعم اللوجستي للقوات الأميركية المنتشرة في الجانب السوري.

ما يملكه إقليم كردستان في العراق من موقع جيواستراتيجي، وعمق ثقافي، ورمزية حضارية، ومداخيل اقتصادية هائلة، وما تشكّله أربيل من رمزية قومية كردية (بل أكثر قلاع الدفاع عن الهُويّة القومية الكردية)، ودور «البشمركة» في تغيير النظام العراقي السابق، وتأمين الاستقرار بعده... هذه كلّها مرتكزاتٌ مادّيةٌ ومعنويةٌ وقوميةٌ ووطنيةٌ عزّزت أهمّية إقليم كردستان الاستراتيجية، إقليمياً ودولياً، فأصبح محطّ أنظار الدول الكُبرى وتطلعاتها، وضمن المرتكزات الأساسية للمجتمع الدولي، وباتت له أدوارٌ واضحةٌ ضمن التوازنات الإقليمية والدولية، خاصّة بعد عام 2003.

أدّى ذلك إلى تزايد أهمّية الإقليم في مدركات أغلب الدول، فوجد بعضها في أربيل وسيلةً لبناء علاقات جديدة، والحصول على فرص اقتصادية وعسكرية واستراتيجية عن طريق تحقيق التفاهم مع الإقليم. في حين تجد أطراف وأحزاب أخرى في تطوّر النظام السياسي والحوكمي والاقتصادي في الإقليم، والتقدّم الدبلوماسي والعسكري للعاصمة أربيل خسارةً لها وتهديداً لمشاريعها، فبدأت بإحداث أزمات داخلية، ثمّ توظيفها، على أمل إعادة الإقليم إلى نظام المحافظات، وكسر شوكة أربيل وهيبتها في المدّ القومي والهُويّاتي الكردي، ولا تجد حرجاً أو مشكلةً في إعادة الإقليم إلى ما قبل سقوط النظام العراقي السابق. في المقابل، لطالما كانت أربيل الحامل الجمعي للهُويّة القومية الكردية، التي لم تدّخر جهداً في مدّ يد العون للأكراد أينما كانوا، دبلوماسياً ولوجستياً، أو غير ذلك. والخدمات التي قدّمتها أربيل للأكراد وللعرب السوريين واضحةٌ بيّنة؛ من اصطفاف بجانب القواعد الاجتماعية، إلى احتضان قرابة المليون لاجئ، وصولاً إلى معبر سيمالكا الحدودي، الذي فُتِحَ لأسباب إنسانية لمساعدة الأهالي في عموم مناطق وجود الأكراد في سورية.

أمام ذلك كلّه، وبدلاً من التقارب والعمل الكردستاني المشترك، والبحث عن التقاطعات بين مختلف مناطق الوجود الكردي في سورية والعراق وإيران وتركيا مع أربيل، واغتنام الفرص لتحقيق المصالح الاستراتيجية الكردية العليا في المستويين، الإقليمي والدولي، بما ينعكس على الوضع الكردي الداخلي أينما وجدوا، وهي فرصة سانحة في ظلّ فشل أغلب الأنظمة في «الربيع العربي»، وانشغال الدول الإقليمية المعادية للأكراد بهمومها ومشكلاتها المحلّية والخارجية... نقول، بدلاً من ذلك تستمرّ آلة التخطيط المُدبَّر للقضاء على الإقليم، وإضعافه قدر الممكن، علماً أنّ الأهمية الاستراتيجية لكردستان يمكن توظيفها في تحقيق المصالح الكردية المشتركة، وأهداف الأكراد في أماكن وجودهم، انطلاقاً من توظيف مقوّمات كردستان الاستراتيجية خدمةً للمصالح الكردية، وهي كفيلة بتحقيق مصالحَ مستقبليةٍ استراتيجيةٍ، سواء على صعيد الحقوق السياسية والدستورية، أو الاقتصادية. وفي المقابل، يتطلّب الأمر أيضاً التموضع بعيداً عن محاور (ومصالح) أطراف لم تمنح الكرد، في القرن الماضي كلّه، سوى القتل والتشريد والتدمير.

(كاتب سوري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads